

قانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للنقل البحري

للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للنقل البحري للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٦٨٤٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وأربعون مليوناً وثمانمائة وستة وأربعون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٤٧٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وأربعون مليوناً وسبعمائة وواحد وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : الأجور بمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٤٣٨٧١٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٤٠٤٩٢٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٠٧٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليونان وخمسة وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية ٢٠٢٥٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٤٤٧٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وأربعون مليوناً وسبعمائة وواحد وسبعون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٠٧٥٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مليونان وخمسة وسبعون ألف جنيهه) بالباب الثالث إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى في غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٩

يبهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيه سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

(القيمة بالطنية)

الموازنة الجارية والرأسمانية طبيعة القطاع العام للنقل البحري
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

رابط	مشروع	الإيرادات	رابط	مشروع	الاستخدامات
١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	
٥٣١٠٩٠٠٠	٤٤٧٧١٠٠٠	(١) الإيرادات الجارية : باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ... جملة (١) الإيرادات الجارية	٧٢٥٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	(١) الاستخدامات الجارية : باب ١ - الأجور ... باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ... جملة (١) الاستخدامات الجارية
٥٣١٠٩٠٠٠	٤٤٧٧١٠٠٠	جملة (ب) إيرادات رأسمانية :	٥٢٣٨٤٠٠٠	٤٣٨٧١٠٠٠	(ب) استخدامات رأسمانية :
٦١٠٥٠٠٠	٢٠٧٥٠٠٠	باب ٢ - إيرادات رأسمانية متنوعة	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	باب ٣ - استخدامات استقرارية
—	—	باب ٤ - قروض وأسهميات امتانية	٦٠٤٥٠٠٠	٢٠٢٥٠٠٠	باب ٤ - تحويلات رأسمانية
٦١٠٥٠٠٠	٢٠٧٥٠٠٠	جملة (ب) الإيرادات الرأسمانية ...	٦١٠٥٠٠٠	٢٠٧٥٠٠٠	جملة (ب) الاستخدامات الرأسمانية
٥٩٢١٤٠٠٠	٤٦٨٤٦٠٠٠	إجمالي الإيرادات ...	٥٩٢١٤٠٠٠	٤٦٨٤٦٠٠٠	إجمالي الاستخدامات ...